وضع القطاع البريدي عام ٢٠٢٦

رسم مستقبل البريد

موجز تنفيذي

الاتحاد البريدي العالمي
UPU

للاطلاع على التقرير كاملاً:
https://www.upu.int/en/publications/2ipd/the-state-of-the-postal-sector-2026

نشـره الاتحـاد البريـدي العـالمي،
برن، سـويسـرا

طبعـه فـي سويسرا خدمـات الطباعـة فـي المكتب الدولـي للاتحـاد البريدي العالمي

حقوق الطبع Universal Postal Union 2026 ©

جميع الحقوق محفوظة

يمـلك الاتحـاد البريدي العالمـي حـقوق نشر هذا المطبوع مـا لم يُشَر إلـى خلاف ذلك. ويُسمح باستنسـاخ المطبوع لأغراض غير تجاريـة شريطـةَ ذكر المصدر علـى النحو الواجب. ولا يشمل هذا السمـاح أيـة مـادة حُدِّد فـي هذا المطبوع أن حـقوق الطبـع الخاصـة بهـا مملوكـة لطرف ثـالث (عبر حـق ملكيـة صورة علـى سبيل المثـال). ويجب الحصول علـى السمـاح باستنسـاخ هذه المـادة التـي يملكهـا طرف ثـالث من صـاحب حـقوق الطبـع المعنـي.

الـعنوان: وضـع القطـاع البريدي عـام ٢٠٢٦، رسم مستـقبل البريد - موجز تنـفيذي

التصميم: صونيا دِنوفسكي

(النسخة العربية: أحمد الصوفي)

للاتصال: thinktank@upu.int

موجز تنفيذي

نتيجة واحدة من خمس زوايا

كُتِب تقرير الاتحاد البريدي العالمي عن وضع القطاع البريدي لعام ٢٠٢٦ في عام شهد إيقاعاً جديداً بعد أن كان تشخيص الوضع قد استقر.

وبات من الثابت أن صعوبات القطاع هيكلية وليست دورية: فاستراتيجية الاتحاد البريدي العالمي لدورة دبي تصفها بأنها "هيكلية" وبحاجة إلى "تحول جذري فوري".

وقد كانت السرعة هي السمة التي ميَّزت الأشهر الاثني عشر الممتدة من أغسطس/آب ٢٠٢٥ إلى يوليو/تموز ٢٠٢٦.

فقد أدخل أكبر سوقين للوارد في العالم تعديلاً على المعاملة الجمركية للطرود العابرة للحدود والمنخفضة القيمة؛ وأعاد نزاع مسلح تشكيل الجغرافيا البريدية لمنطقة بأكملها في غضون شهر؛ وشهدت الإيرادات البريدية الفعلية انخفاضاً للعام الثالث على التوالي.

وكانت بعض هذه الأحداث متوقعة، إلا أن كلاً منها وقع بوتيرة أسرع من قدرة دورات اتخاذ القرار في القطاع على التكيّف لاستيعاب الصدمات الخارجية.

ويقوم التقرير على حجة واحدة ابتداءً من القياس ثم الآلية ثم الاستجابة.

ويحدد القسم الأول خط الأساس الإحصائي؛ ويعرض القسم الثاني الطبعة العاشرة للمؤشر المتكامل للتنمية البريدية (2IPD)؛ ويحلل القسم الثالث التبادلات الدولية على مستوى كل ممر على مدى الاثني عشر شهراً؛ ويحدد القسم الرابع نظام الاقتصاد الكلي وآليته في زيادة الهشاشة البريدية؛ ويصف القسم الخامس الاستجابة التي صممها الاتحاد البريدي العالمي.

ومجموعات الأدلة الخمس التي استُمدت من بيانات مختلفة جُمعت بوتيرات مختلفة يشير جميعها إلى نفس الخلاصة: القطاع لا يعاني من نقص في المعلومات، لكنه يتخذ قراراته ببطء شديد بشأن مجموعة خيارات ضيقة للغاية، في بيئة لم يعد فيها التأني محموداً.

الهيمنة حيثما الكمية آخذة في التلاشي والهامشية حيثما تزايدت

تصف الإحصاءات الرسمية التي يقدمها المستثمرون المعيَّنون - المستثمرون الذين تعينهم البلدان الأعضاء لتنفيذ التزامات اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي - الضغط المركب لا الضغط الدوري.

وبلغت نسبة بريد الرسائل المحلي ٦٦٪ من حجمه في عام ٢٠١٥، بينما بلغت نسبة بريد الرسائل الدولي ٣٧٪، وسُجلت أكبر الخسائر خلال العقد في أفريقيا (-٨٠,٨٪) وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (-٧٦,٢٪).

إن الطرود، التي كان من المتوقع أن يقوم على عاتقها نمو القطاع، تنمو بوتيرة أبطأ من أسواقها: فقد ارتفعت الطرود المحلية بمعدل ٦,٠٪ في عام ٢٠٢٤ مقابل ٩,٧٪ خلال عشرة أعوام، ولا تزال الطرود الدولية، التي بلغ عددها ١٨٩ مليون طرد، أقل من عددها في عام ٢٠١٩ البالغ ٢٤٠ مليون طرد.

وانخفضت الإيرادات التشغيلية الاسمية في عام ٢٠٢٤ لأول مرة منذ عام ٢٠١٠، بمعدل ١,٦٪ فأصبحت ٣٢٢ مليار وحدة حقوق السحب الخاصة، ولا تزال الإيرادات الفعلية تتدهور منذ ٢٠٢١.

والمساهمة الجديدة التي يقدمها التقرير هو تحليلنا الذي يضع تقديراً لحصص المستثمرين المعيَّنين في السوق في ١٨٨ بلداً، ويبيّن موضع الهشاشة.

ويستحوذ المستثمرون المعيَّنون المتوسطون على ٧٤٪ من سوق الرسائل المحلية، ولا يستحوذون سوى على ٢٧٪ فقط من سوق الطرود و٣٩٪ من بعائث البريد السريع.

وتتسع فجوة الطرود إلى أقصى حد حيثما تكون الإيرادات في أقل مستوى: حيث تبلغ حصة الطرود المتوسطة ٦١٪ في البلدان الصناعية مقابل ١٦٪ في أفريقيا والمنطقة العربية.

وأيضاً لا يزال الوصول غير متكافئ. ويستلم حوالي ٨٩٪ من سكان العالم البريد في منازلهم، وأكثر من نصف مليار شخص يضطرون إلى استلامه من مؤسسة بريدية، في الوقت نفسه ٢٧٪ من سكان أفريقيا ليس بمستطاعهم الوصول إلى الخدمات البريدية.

ويحاول المؤشر الإجابة عن سؤال ما إذا كانت تلك البنية التحتية تتُرجم إلى طلب.

قطاع أسرع وأكثر قدرة على التنبؤ، وأقل قدرة على امتصاص الصدمات

يُعد المؤشر المتكامل للتنمية البريدية 2IPD مقياساً مركباً للتنمية البريدية، مبنياً على أربعة محاور- الموثوقية، والوصول، والأهمية، والمرونة - وقد نُشر هذا العام لـ ١٨١ بلداً علماً أن محوراً جديداً للتطور الرقمي قد أُضيف فيما يخص المستثمرين المعيَّنين.

وقد تحسن المؤشر: ففي جميع البلدان الـ ١٧٩ التي قيست في كلا الإصدارين، ارتفع متوسط الدرجات من ٥٢,٢ إلى ٥٥,٨، وتقدم ٥٨ بلداً في مستوى التنمية، بينما حافظت ١٠٥ بلدان على مستواها، وتراجع ١٦ بلداً.

وجاءت سويسرا في المقدمة بمقياس ١١١,٧، تلتها ألمانيا وفرنسا واليابان والنمسا وأستراليا، بينما يبرز تايلند، وهو البلد الوحيد خارج المجموعة الصناعية، في المستوى الأعلى.

ويحدث تقارب لكن من قاعدة منخفضة: فقد سجلت منطقة أفريقيا ٢٠ تحسناً مقابل ثلاثة تراجعات، وهو أعلى معدل لصافي التحسن بين جميع المناطق.

ومع ذلك، لا يزال ٧٦ بلداً، أي ٤٢٪ من البلدان التي شملها القياس، عند المستوى ٥ أو أدنى، ويأتي ما يقارب ٤٥٪ من متوسط التحسن بين الإصدارين من المحور الإضافي الجديد وليس من التحسن في المحاور الأربعة.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي يعرضها التقرير في تركيبة التحسن.

ومعظم التحسن طرأ على الموثوقية، وهو المحور التشغيلي الذي حقق ارتفاعاً في كل المناطق؛ في حين لم يتحقق تحسن في المرونة، وهي القدرة على امتصاص الصدمات، حيث انخفضت في خمس من ست. وأصبح القطاع أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ، وأقل قدرة على الصمود أمام تقلبات العام الذي وصفناه.

وبالنسبة لـ ١٦٤ بلداً من أصل ١٨١، بما فيها جميع البلدان الـ ٤١ في منطقة أفريقيا، فإن المحور الذي حاز على أقل الدرجات هو الأهمية - وضع نموذج أعمال البريد في سوقه المحلي - وقد تحققت معظم مكاسبه في البلدان الصناعية.

وتُعقّد البيانات الرقمية الجديدة السردية المعيارية للتنمية: يظهر ستة مستثمرين أفارقة ضمن أفضل ٢٥ مستثمراً على مستوى العالم من حيث التطور الرقمي، وسجل أعلى درجة في العالم في التطور الرقمي مستثمر معيَّن كانت درجته فيما يخص الأهمية ٢٠,٩ فقط لا غير.

ويمكن إنشاء هذه الخدمات؛ لكن ما ينقصها هو نموذج العمل، والتراخيص التنظيمية، والإطار التجاري الذي يحولها إلى طلب.

ارتفاع في الإجمالي مقابل تدهور في الشبكة

يحلل الفصل الثالث بيانات التبادل على مستوى البعيثة في الاتحاد البريدي العالمي على مدى الاثني عشر شهراً حتى يوليو/تموز ٢٠٢٦ على مستوى الممرات - وهو ثنائي مكون من بلدين في شهر تقويمي (تدفق ثنائي بين بلدين بعينهما) - وكان الاستنتاج الرئيسي هو التباعد.

وارتفع إجمالي البعائث الدولية بنسبة ٢١,١٪ بينما سجل الممر المتوسط، وهو الرابط الذي يتعامل معه المستثمر النموذجي فعلياً، انخفاضاً بنسبة ٩,٨٪: أي فجوة مقدارها ٣١ نقطة مئوية عبر ٩٦٠٧ ممراً، اتسعت إلى ٤٧ نقطة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠٢٦.

وجزء كبير من الزيادة في عدد البعائث هو حصيلة رقمية لا مؤشراً على الطلب: فقد ارتفعت الحمولة في نفس التدفقات بنسبة ١,٤٪ لا لشيء سوى أن حساب التتبع الإلزامي لجميع البعائث منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ يظهر عدداً - وبالتالي زيادة في العدد الإجمالي - يزيد عما كان يُنقَل بالفعل.

والحمولة هي المؤشر على الطلب، وقد انخفضت عند المتوسط في كل شهر من الأشهر الاثني عشر وفي جميع مناطق الاتحاد البريدي العالمي الست، من -١٦,٣٪ في أفريقيا إلى -٨,٦٪ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وطرأت ثلاث صدمات على الشبكة، وتبيّن بيانات الممرات أن كل صدمة منها حدثت في شهر محدد.

وأدى تعليق الولايات المتحدة الأمريكية للمعاملة الجمركية المتعلقة بإعفاء الحد الأدنى من الرسوم الجمركية - وهي القيمة الدنيا التي تعفى دونها الواردات من الرسوم - اعتباراً من ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢٥، إلى أكبر تُغيُّر في البيانات: انخفضت حمولة الواردات من -٨,٩٪ في أغسطس/آب إلى -٧٠,٣٪ في سبتمبر/أيلول، وانخفض عدد بلدان المصدر في أي شحنة واردة من ١٧٦ إلى ١٣٣، وتضاعف مؤشر هيرفيندال (Herfindahl index) لتركيز المصادر في شهر واحد، من ٨٨٦ إلى ١٧٨٦.

وكان لرسوم الاتحاد الأوروبي البالغة ٣ يورو لكل بعيثة اعتباراً من ١ يوليو/تموز ٢٠٢٦ أثر فوري، حيث انخفضت الواردات من -٧,٤٪ في يونيو إلى -٣١,٠٪ في يوليو/تموز، ولكن بالنظر إلى فترة الإشعار التي امتدت لسبعة أشهر ووجود آلية قياسية، فقد انخفضت الكمية من دون التأثير على الخروج والتركيز على حدود الولايات المتحدة.

وأثر الصراع الإقليمي في غرب آسيا في الشبكة، وتحديداً في القدرة الجوية ومسارات العبور وتكاليف التأمين: ظل متوسط الحمولة من المرسلين في المنطقة العربية ثابتاً تقريباً حتى فبراير/شباط ٢٠٢٦، ثم هوى إلى -٥١,٤٪ في مارس/آذار، وهي نفس الأسابيع التي سجلت فيها مؤشرات التجارة والاقتصاد الكلي ذلك.

ونستخلص من ذلك درسين.

إن تصميم السياسة، لا محتواها فقط، هو ما يحدد ما إذا كان إجراء حدودي سيؤدي إلى تركيز الشبكة.

ثانياً، تنقل الشبكة الآن الصدمات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية تقريباً في نفس اللحظة، وبسرعة تفوق سرعة أي عملية لوضع استجابات سياساتية ملائمة.

تعدد الأزمات، وتفكك التضخم، وفخ التضخيم

يصف القسم الرابع البيئة. لا يواجه القطاع أزمة واحدة، بل أزمات متعددة - أزمات متشابكة يتجاوز تأثيرها مجتمعة مجموع أجزائها.

ولا يمكن حل أي من هذه الأزمات الفردية بمعزل عن غيرها، وكل استجابة مقيدة بالأخرى - والنظام الاقتصادي الكلي الموجود بداخلها ليس ركوداً وتضخماً كلاسيكياً، بل ما يسميه هذا التقرير (التفكك الركودي التضخمي) (distagflation).

ويُعدّ الركود التضخمي التقليدي ظاهرة خارجية ومتقطعة؛ إذ يبدأ وينتهي مع حدوث صدمة في العرض. أما التفكك الركودي التضخمي فهو ظاهرة داخلية وهيكلية: فالحواجز التجارية، والانفصال التكنولوجي، والتجزئة المالية تُؤدي إلى الركود والتضخم معاً، وتستمر طالما استمر هذا التفكك.

ويتوقع تقرير صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، والذي استعاض عن خط الأساس بتوقعات مرجعية محاطة بسيناريوهين سلبيين، نمواً عالمياً بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ وتضخماً كلياً بنسبة ٤,٤٪؛ وفي السيناريو الأكثر حدة، انخفاض النمو إلى ٢,٢٪ وارتفاع التضخم إلى ٦,١٪ في عام ٢٠٢٧.

وتشير البيانات البريدية إلى أن الإيرادات كانت تتقلص قبل الصدمة الاقتصادية الكلية، وفي كل مكان في وقت واحد.

وبلغت الإيرادات البريدية الحقيقية على أساس تعادل القوة الشرائية ذروتها في عام حيث بلغت ٦٠٦ مليار دولار أمريكي، ثم انخفضت لثلاث سنوات متتالية إلى ٥٦٣,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، بخسارة تراكمية قدرها ٧,٠٪؛ وعلى مدار الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٢٤، انكمشت جميع مناطق الاتحاد البريدي العالمي الست في وقت واحد في عامين فقط، ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، وبالتالي فقد انتهى حاجز التنويع الإقليمي الذي استمر لثلاثة عقود.

ولن يؤدي وجود بيئة مواتية إلى ازدهار القطاع: ففي عام ٢٠٢٤، كان نمو الإيرادات البريدية أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق، ففي ١١٨ مستثمراً معيَّناً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٣، كان نمو الإيرادات البريدية أقل بنحو ٧١ نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي التراكمي.

لذا، تُحوّل أربع نقاط ضعف الصدمة المتناسبة إلى صدمة مضخمة:

ارتفاع التكاليف الثابتة، بحيث يؤدي انخفاض الإيرادات فقط بنسبة ١٠٪ فقط في ٨٠٪ من التكاليف الثابتة إلى تقليص الدخل التشغيلي بنسبة ٤٠-٥٠٪؛

تركزت الإيرادات والأمل في القطاع نفسه الذي تعطل بسبب تجزئة التجارة؛

بلغ متوسط هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) في ٥٣ مستثمراً نسبةً مقلقة بلغت -٠,٨٪ في عام ٢٠٢٤، مما لا يترك أي هامش أمان؛

الفخ تنظيمي الناشئ عن التزام الخدمة الشمولية، وحدود الأسعار، وأطر العمل التي تزيل الأدوات التي تستفيد منها الشركات العادية وهي السعر والقوى العاملة ونطاق الخدمة.

إن المنفذ الوحيد للنجاة الذي تحدده الأدبيات، وهو خفض التكاليف بشكل أسرع من انخفاض الإيرادات، مغلق أمام المستثمر الخاضع للتنظيم بحكم البنية، بحيث يتفاقم التدهور بدلاً من أن يستقر ذاتياً دون تدخل متعمد. ويتبيّن من خمسة أنواع من المستثمرين موصوفين بحسب موقعهم الهيكلي لا الاسم، أن الفخ هو مشكلة توزيعية.

ويختتم القسم الرابع من التقرير بعرض أدلة لا تقديم تطمينات. فقد أدت صدمات النفط في السبعينيات إلى ارتفاعات حادة في الأسعار، وتخفيضات في الخدمات، ونزاعات عمالية، لكن لاحقاً أتاحت الأتمتة لإدارة البريد في الولايات المتحدة توزيع بريد أكثر بنسبة ١٤٥٪ في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٧٠ في وجود زيادة في عدد الموظفين بنسبة ٢٢٪ فقط.

ولقد نشأت القوى الدافعة الأكثر موثوقية في هذا القطاع من الأزمات، واليوم ثمة فرص تكنولوجية أوسع؛ غير أن ما أهل لذلك حتماً كان النمو في الطلب في السبعينيات، أما اليوم فالوضع مختلف.

الاستجابة: جوهر اتخاذ القرار في القطاع

إذا كان العائق الفعلي هو القدرة على اتخاذ القرار لا المعلومات، فإن الحل هو وجود بنية تسهل اتخاذ القرار، ويصف القسم الخامس البنية التي استحدثها الاتحاد البريدي العالمي وقام بالفعل بوضع نموذج أولي لها.

ويبدأ الأمر بتسعير غياب التنسيق - تنسيق قرارات الشبكة بشأن البيانات المشتركة والدلالات المشتركة والهوية المشتركة.

وبحسب تقييم متحفظ، فإن التكلفة السنوية المباشرة لنقص القدرة على اتخاذ القرار في القطاع تبلغ ٧٠,٨ مليار دولار أمريكي: ٣٥,٦ مليار دولار مقابل هامش ما هو مفقود من الخدمات اللوجستية عبر الحدود، و١٣,١ مليار دولار مقابل الهدر بسبب القرارات الإدارية، و٥,٢ مليار دولار مقابل انخفاض بريد الرسائل بسبب سوء الإدارة، و١٦,٩ مليار دولار مقابل مخاطر الامتثال الجمركي، والتي سترتفع إلى ٩٤,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ وفقاً للاتجاهات الحالية وإلى ٤١١ مليار دولار بشكل تراكمي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠.

والتكلفة متفرقة.

ويتحمل المستثمرون المعيَّنون ٤٥٪ من ذلك، وتتحمل منصات التجارة الإلكترونية والوزارات والهيئات التنظيمية ومقدمو التكنولوجيا وشركات النقل الخاصة النسبة المتبقية البالغة ٥٥٪، لذلك لم يتمكن قط أي طرف بمفرده من الحصول على ما يكفي من المكاسب لحل المشكلة بمفرده. والتنسيق هو مساهمة مشتركة لا مالك طبيعياً لها، وهذا هو السبب في بنائه مرة واحدة تحت إشراف محايد.

وتوجد هذه البنية كنموذج عمل أولي، وليس كدراسة جدوى تجارية.

وتجمع منصة البيانات الموحَّدة للاتحاد البريدي العالمي (UDP) بين ثلاثة أعمال:

إطار التنسيق البريدي، وهو خريطة مكونة من أحد عشر مربعاً لما يتعين على المستثمر المعيَّن اتخاذ قرار بشأنه، مما يمنح ١٩٢ بلداً عضواً مفاهيم مشتركة؛

أحد عشر برنامجاً متخصصاً في الذكاء الاصطناعي تحت إشراف مشرف، كل منها مختص بمربع واحد من الإطار ومرتكز على التدفقات الثنائية، وأكثر من أربعين عاماً من الإحصاءات البريدية والمجموعة المستندية للاتحاد؛

مبدأ "Decision Navigator"، وهو مبدأ من ست خطوات لاتخاذ القرارات المهمة في ظل عدم اليقين، حيث تقوم البرامج بتنفيذ الخطوات الخمس الأولى وهي: المعضلة، وتوسيع نطاق الخيارات، وإظهار واختبار الافتراضات، وتحديد المحاور - فيما يتولى المدير التنفيذي البشري الخطوة السادسة، وهي الحل.

وصُمِّمت المنصة ووُضِع نموذج أولي لها من خلال ثلاث دورات لتحدي الابتكار للاتحاد البريدي العالمي (Innovation Challenge cycles)، كبديل عن شرائها، وعُرضت على ١٦٩ بلداً في المؤتمر البريدي العالمي الثامن والعشرين في دبي، وقد أثبتت المنصة نجاحها أولاً في سياق إحصاءات الاتحاد البريدي العالمي نفسه، حيث قللت وقت المعالجة بنسبة ٩٠٪ وسرّعت الإصدار من اثني عشر شهراً إلى شهر واحد.

ولا بد من إتاحة استثمار للانتقال بها إلى مرحلة الإصدار، وهذا الاستثمار هو القرار الذي يتناول القسم الخامس. إن الحدود التي تجعل ذلك ممكناً من الناحية السياسية بسيطة: العمل المشترك في الجوانب التشغيلية، والتنافس في اتخاذ القرارات. إن المفاهيم والهوية ومجموعة البيانات قبل المنافسة مشتركة؛ أما الاستراتيجية وتجربة الزبائن والنماذج التجارية وتاريخ قرارات كل مستثمر فليست كذلك.

ولأن مجموعة القرارات تتراكم من عامها الأول، فإن قيمة الانضمام تتوقف على المسار، والانتظار ليس خياراً محايداً

ماذا تدعم الأدلة

وفيما يلي خمسة استنتاجات، ثلاثة منها لصناع السياسات واثنان للمستثمرين.

أولاً، يحتاج اتفاق الخدمة الشمولية إلى إعادة صياغة ليتمحور حول القدرة لا المدخلات: فالأحكام التنظيمية هي السبب في أن صدمة الإيرادات تنتقل إلى الهوامش بكامل قوتها، ودمج المنافذ يوسع الفجوة بين نمو البريد والناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٧ نقطة سنوياً لكل زيادة في الانحراف المعياري في عدد السكان لكل مكتب، في حين أن كثافة الموظفين ليس لها تأثير كبير.

ثانياً، إن الاتساق في الحد الأدنى هو متغير هيكلي وليس إدارياً: فقد تسببت تدابير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تأثيرات كمية مماثلة وتأثيرات تركيز مختلفة بشكل حاد، وهذا الاختلاف يتوقف على التصميم، وهو أمر قابل للتفاوض.

ثالثاً، التدخلات الأكثر أهمية هي على مستوى النظام لأن كل منها يغير اقتصاديات جميع المستثمرين في وقت واحد ولا يمكن لأي مستثمر تحقيقها بشكل فردي.



وبالنسبة للمستثمرين، تشير الأدلة إلى ضرورة التنويع على نطاق واسع لا التحسين الأمثل، حيث أن انخفاض الاعتماد على الرسائل بمقدار ١٠ نقاط يحسن الأداء بنحو نصف نقطة في السنة بغض النظر عما يحل محلها، إضافة إلى التعامل مع المرونة كمتغير يمكن إدارته، لأنه المحور الذي انخفض في خمس مناطق من أصل ست مناطق خلال العام الذي مر بصدمات.

والقرار الذي يؤثر في القطاع هو تكلفة عدم التنسيق التي تمثل خطراً أساسياً يهدد مستقبله.

ولحل هذه المشكلة، يمكن للقطاع أن يتعامل مع منصة البيانات الموحدة (UDP) كبنية تحتية مشتركة لا مشروعاً تجريبياً، وذلك لاعتماد الإطار والبرامج وموجه القرار (Decision Navigator) كبنية مشتركة، وبدء الاستفادة من الميزة المعرفية الآن.

وقُدِّر أن استرداد عُشر واحد على الأقل من تكلفة محور واحد يساوي ٣,٥٦ مليار دولار أمريكي سنوياً.

شبكة بريدية واحدة، إمكانات بلا حدود

إن التدهور ليس حتمياً.

ويحدد القسم الثاني المستثمرين الذين انتقلوا إلى مستويين أو ثلاثة مستويات من التطور في عام واحد، ويحدد القسم الرابع المستثمرين الذين أفلتوا من فخ التضخيم. وتشير الأدلة الطويلة المدى إلى أن اتساع نطاق التنويع وكثافة الشبكة يغيران النتائج.

إن الميزة المتبقية للقطاع هي ميزة مؤسسية يُعبَّر عنها من خلال القرارات. ويصف اليوم العالمي للبريد ٢٠٢٦ القطاع بعبارتين - شبكة بريدية واحدة، إمكانات بلا حدود - وتصف هاتان العبارتان نصفي الحجة التي يقوم عليها هذا التقرير.

وتُعدّ الشبكة البريدية الواحدة مورداً لا يستطيع أي منافس استنساخه: ١٩٢ بلداً عضواً، معاهدة واحدة، عناوين في كل مكان مأهول على وجه الأرض، وشبكة واحدة فقط ما دام أن مفاهيمها ومعاييرها وطبقة هويتها وقواعد أجورها مشتركة.

إن العائد هو إمكانات بلا حدود: ما من فائدة في بناء بنية تحتية مشتركة إذا لم تُستخدم في اتخاذ قرارات أفضل في القطاع، لتوسيع نطاق الخيارات قبل تصفيتها.

وسيعتمد النظام البريدي في عام ٢٠٤٠ على بنية القرار التي تُرسَى الآن.

إن الأدوات تنتهي صلاحيتها، لكن الميزة المعرفية تتراكم.

إن الفرصة متاحة في دورة دبي هذه، ٢٠٢٦-٢٠٢٩، لا الدورة القادمة.

UNIVERSAL POSTAL UNION
International bureau
Weltpoststrasse 4
3015 BERNE
SWITZERLAND

Tel: +41 31 350 31 11
E-mail: info@upu.int

التصميم - الاتحاد البريدي العالمي

© الاتحاد البريدي العالمي - سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦